E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1993/82
5 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ١٢(أ) من جدول الاعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الاساسية في أي جزء من العالم مع إشارة خاصة الى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة بما في ذلك مسألة حقوق الانسان في قبرص

رسالة مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وموجهة الى رئيس لجنة حقوق الإنسان من الممثل الدائم لقبرص لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف

أتشرف بأن أرفق طيا رسالة مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وموجهة الى رئيس اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات .

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق الدورة التاسعة والاربعون للجنة حقوق الإنسان ، في اطار البند ١٢(أ) من جدول الاعمال .

(توقيع) نيقولاس د . ماكريس
السفير
الممثل الدائم

البعثة الدائمة لجمهورية قبرص

جنيف

٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

السيد الرئيس ،

أتشرف بالاشارة الى رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ والى ما يشكل من حيث فحواه "مذكرة معلومات" مقدمة من الممثل الدائم لتركيا . تؤكد الرسالة وجود بعض الاغلاط والاغفالات في المعلومات المتعلقة بمسألة قبرص وادعاءات غير ذات صلة بالموضوع تتعلق بتركيا ، وذلك في ورقة العمل الأولية بشأن أبعاد حقوق الإنسان التي ينطوي عليها نقل السكان ، التي قدمتها السيدة كلير بالي كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الرابعة والأربعين للجنة الفرعية (E/CN.4/Sub.2/1992/WP.1) . إن الاشارات الصريحة الوحيدة الى مسألة قبرص والى تركيا في تلك الوثيقة قد وردت في الفقرتين ٦ و٩ ، وفيما يلي نص الأجزاء ذات الصلة بالموضوع في هاتين الفقرتين:

"٦ - أصبح احتمال عكس اتجاه عمليات نقل السكان قضية رئيسية بعد انتهاء الاستعمار واحتلال القوات المتحاربة وتصفية الدول . وترد أوضح الأمثلة الراهنة على ذلك من الدول التي كانت تشكل من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ومن يوغوسلافيا السابقة ، ومن الأقاليم التي تحتلها اسرائيل ، ومن ذلك الجزء في قبرص الذي تحتله تركيا ... وفي كرواتيا ، والبوسنة والهرسك ، كيف يمكن مساعدة المستوطنين فيهما حاليا على العودة الى مواطنهم الأصلية؟ وكيف يمكن معالجة موضوع ٠٠٠ ٦٥ تركي متوطن حاليا في جزيرة قبرص الصغيرة؟ هل ينبغي ترك حالات الأمر الواقع دون المساس بها ...؟

٩ - ... ولو تم ، في قبرص ، التوصل الى تسوية بين الطوائف ، فستظهر مشاكل بشأن استبعاد المستوطنين الأتراك القادمين من تركيا ، والذين يعادل عددهم تقريبا عدد القبارصة الأتراك الأصليين ، من الاشتراك في أي استفتاء" .

إن الممثل الدائم لتركيا ، اذ يزعم أنه "لن يركز على الادعاءات غير ذات الصلة المتعلقة بتركيا في هذه الورقة" ، انما يسعى الى تحويل الاهتمام الدولي عن مسؤولية تركيا عن توطين أتراك قادمين من تركيا في الجزء من قبرص الذي تحتله قواتها المسلحة .

سعادة السيد ألفونسو مارتينيز
رئيس اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات
مركز حقوق الإنسان
مكتب الأمم المتحدة في جنيف
قصر الأمم CH 1211 GENEVE 10

ويوضح تقرير اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان ، قبرص ضد تركيا ، الطلب رقم ٧٧/٨٠٠٧ ، الذي اعتمدته لجنة الوزراء في ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، الوقائع الصحيحة . فقد وجد التقرير أن هناك

"دليلا على الاستيلاء على المنازل والأراضي واحتلالها من جانب ... أتراك قادمين من تركيا ، عسكريين ومدنيين على حد سواء ... ووجدت اللجنة أيضا دلالات قوية على أن هناك أتراكا قادمين من تركيا قد استوطنوا في الشمال في منازل يملكها قبارصة يونانيون" (الفقرة ١٤٩) .

وهذه الممتلكات تخص اللاجئين القبارصة اليونانيين الذين يُمنعون

"ماديا من العودة الى المنطقة الشمالية نظرا لأن الجيش التركي يسيطر بإحكام على خط تعيين الحدود عبر قبرص ("الخط الأخضر" في نيقوسيا) . وهذه الحقيقة الشائعة لا تُنازع فيها الحكومة المدعى عليها [تركيا]" (الفقرة ١٣٣) .

وخلصت اللجنة الى أن استمرار هذا الوضع عامل يساعد على تفاقم الحالة (الفقرة ١٣٤) وأن حرمان القبارصة اليونانيين من ممتلكاتهم على نطاق واسع هو أمر يُعزى الى تركيا (الفقرة ١٥٣) . واعتبرت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان أن تركيا انتهكت كلا من المادة ٨ من الاتفاقية والمادة ١ من البروتوكول رقم ١ (توجد لدى بعثة قبرص نسخ من التقرير) .

وهذا التوطين للمستوطنين الأتراك هو أيضا انتهاك خطير للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، التي تركيا طرف فيها ، والتي تنص على أنه

"لا يجوز لدولة الاحتلال أن ... تنقل جزءا من سكانها المدنيين الى الأراضي التي تحتلها" .

وتغيير التركيب الديمغرافي لقبرص هو أيضا مخالف للقانون الدولي وانتهاك لحقوق شعب قبرص لأنه محاولة للتلاعب بوحدة تقرير المصير عن طريق تغيير التوازن السكاني لجمهورية قبرص . والجدير بالذكر أن ثمة معلومات تفيد بأنه ، عقب انتهاء الدورة الرابعة والأربعين للجنة الفرعية ، حث السيد أورهان كيلر سيوغلو ، وزير الدولة لتنسيق الشؤون القبرصية لجمهورية تركيا ، على اتخاذ التدابير الكفيلة بزيادة عدد السكان الأتراك فيما يسمى "جمهورية شمالي قبرص التركية" ، وهي كيان انفصالي صوري أنشأته تركيا واعترفت به ولا تزال ترعاه ، مخالفة بذلك ، ضمن جملة أمور ، قرارات مجلس الأمن ٥٤١(١٩٨٣) و٥٥٠(١٩٨٤) و٧٧٤(١٩٩٢) . وذكر السيد كيلر سيوغلو أنه:

"تشار مرارا مسألة السكان من الطائفتين باعتبارها عاملا يزيد من صعوبة حل مشكلة قبرص ، فينبغي تحقيق التوازن في ذلك" (اذاعة أنقرة ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢) .

ومجمل القول إن الوزير التركي الذي يشرف على الشؤون في الكيان الانفصالي قد دعا الى زيادة النقل الجماعي للسكان باستيراد عدد أكبر من المستوطنين من تركيا . وتبدو فداحة هذا الاقتراح واضحة عند النظر الى التقرير الذي أعده السيد كوكو ، مقرر لجنة الهجرة واللاجئين والديمغرافيا ، التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا . فاستنادا الى البيانات المستفيضة التي قدمتها جمهورية قبرص والى البيانات المحدودة التي استخلصت ، بعد طلبات متكررة ، من "الادارة" القبرصية التركية ، وضع السيد كوكو جداول تبين أن عدد السكان القبارصة اليونانيين بلغ ٥٧٥ ٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٠ وأن عدد السكان القبارصة الاتراك بلغ ٥٠٠ ١٧١ نسمة بشأن (Report on the Demographic Structure of the Cypriot Communities, 27 April 1992, Council of Europe Parliamentary Assembly, ADOC/6589, pp.38-9, Appendix 5, Tables A.1 and A.2).

وفيما يتعلق بهذين الرقمين الخاصين بالسكان ، يتمثل اقتراح السيد كيلر سيوغلو ، في الواقع ، في ضرورة توطين عدد اضافي من الأتراك القادمين من تركيا يبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في قبرص لجعل تسوية مشكلة قبرص أقل صعوبة بالنسبة الى تركيا .

ومما يسترعي الانتباه أن اقتراح السيد كيلر سيوغلو قُدم ، بالتحديد ، في الوقت الذي يسعى فيه الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بنشاط الى التوصل الى حل عادل للنزاع في قبرص عن طريق المفاوضات ، وفي الوقت الذي طلب فيه الى جميع الأطراف ألا تجعل الوضع يتفاقم .

ومن المهم كذلك لفت اهتمام اللجنة الفرعية الى أن سلوك تركيا المتمثل في توطين مستوطنين في أرض محتلة وتغيير التركيب الديمغرافي لتلك الأرض هو بموجب المادة ٢٢ من مشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الانسانية وأمنها الذي وضعته لجنة القانون الدولي

"جريمة حرب جسيمة للغاية [أي] انتهاك جسيم للغاية لمبادئ القانون الدولي وقواعده الواجبة التطبيق في المنازعات المسلحة" .

وهذا السلوك ، حتى قبل وضع الصيغة النهائية لمشروع المدونة ، يعتبر بالفعل جريمة حرب طبقا لنص المادة ٦ من ميثاق المحكمة العسكرية الدولية .

وبالنظر الى هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والى الاخلالات بالقانون الانساني ، ليس من المستغرب أن يكون الممثل الدائم لجمهورية تركيا قد سعى الى تحويل اهتمام اللجنة الفرعية عن سلوك تركيا فيما يتصل بأبعاد حقوق الإنسان التي

ينطوي عليها نقل السكان . وقد استخدم لذلك وسيلتين: الوسيلة الأولى هي محاولة خداع أعضاء اللجنة الفرعية بجعلها تعتقد أن المستوطنين القادمين من تركيا هم قبارصة أتراك . فالبيانات التي أوردها الممثل الدائم في رسالته وفي "مذكرة المعلومات" ، والتي تفيد بأنه "بحلول عام ١٩٦٠ ، كان يعيش في تركيا وحدها عدد من القبارصة الأتراك يقدّر ب ٠٠٠ ٥٠٠ شخص" انما يقصد بها هذا المعنى الضمني . والرقم المذكور مبالغ فيه الى حد بعيد ، اذ هو يضاعف عن طريق اضافة ربع مليون شخص العدد المضخّم والمبالغ فيه أصلا للقبارصة الأتراك الذين يزعم النظام الصوري وجودهم في تركيا . فإن رقمي ٠٠٠ ٢٥٠ قبرصي تركي في تركيا وأكثر من ٠٠٠ ٧٥٠ قبرصي تركي في شتى أرجاء العالم خارج قبرص قد اختلقهما السيد دنكتاش في وقت سابق (Birlik ، ٨٦/٧/٢٣) . وانه كرر هذين الرقمين الخياليين في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . والآن أخذ تضخيم الأرقام يزداد باطراد ، ويسعى الممثل الدائم تركيا ، متمسكا بالأوهام ، الى تبرير ذلك بالادعاء التالي:

"أود أن أذكر فقط أنه ، حتى وفقا لما أوردته بعض المصادر اليونانية الموثوق بها ، أنه في أواسط الستينات ، كان هناك ما يقدر ب ٠٠٠ ٥٠٠ قبرصي تركي ، معظمهم من الأسر التي فرت من الاضطهاد والحكم الأجنبي ، يعيشون في تركيا وحدها" .

ومصدر هذا التأكيد هو ، كما يزعم وحسبما ورد في "مذكرة المعلومات" ، الكتاب الذي ألفه السيد افيروف ـ توسيزا بعنوان "الفرص الضائعة" (Mr. Averoff-Tossizza, Lost Opportunities) الصفحة ٨٣ . إن نظرة واقعية الى "الفرص الضائعة" تدحض "ذكريات" الممثل الدائم لتركيا . ذلك أن السيد افيروف ـ توسيزا لا يؤيد هذا الرقم المنافي للعقل عن عدد القبارصة الأتراك في تركيا . وبدلا من ذلك ، يستشهد بمقابلة أجرتها صحيفة "ديلي تلغراف" في ٣ تموز/يوليه ١٩٥٦ مع السيد عدنان مندريس ، رئيس الوزراء التركي في ذلك الوقت ، ويصف هذه المقابلة بأنها "مقابلة ذكية ، محسوبة جيدا لتجنب القرّاء على الصعيد الدولي" . ثم يستشهد بما قاله السيد مندريس من إن تركيا لن تتعامل مع أي تغيير في النظام في قبرص كأمر منعزل وانما ستطالب بتسوية جديدة للمسائل المقررة في معاهدة لوزان

"جزئيا لأن مركز قبرص يؤثر في أمن تركيا ، ولكن أيضا لأنه سيرتّب أثرا حاسما على عدد من المشاكل المتعلقة بالأقليات بالنظر الى أن ٠٠٠ ٥٠٠ قبرصي قد هاجروا الى تركيا ، ولا يزال ٠٠٠ ١٠٠ تركي يعيشون في قبرص ..." .

وهكذا فإن المصدر ليس يونانيا أو قبرصيا يونانيا ، حسبما زعم ، بل هو رئيس وزراء تركي أدين وشُنق ، هو ووزير خارجيته السيد فطين زورلو ، في عام ١٩٦١ بتهمة خرق دستور تركيا . وقد أدينا أيضا بتهمة تحريض السكان ضد الأقليات وتنظيم أعمال

شعب معادية لليونانيين في ٦ و٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ لتعزيز مطالبات تركيا بقبرص ولمنع المملكة المتحدة من منح قبرص حق تقرير المصير . وعلى الرغم من الضمانات الواردة في معاهدة لوزان ، فإن طائفة اليونانيين الاثنيين البالغ عددهم ٠٠٠ ١١٠ شخص والذين بقوا في تركيا بعد عمليات تبادل السكان في عام ١٩٢٣ قد اضطرت الى مغادرة تركيا بسبب أحداث عام ١٩٥٥ والأعمال اللاحقة في عام ١٩٦٤ عقب التوتر الذي حدث بشأن قبرص . وفي عام ١٩٩٢ ، لم يكن عدد أفراد الطائفة اليونانية في تركيا يتجاوز ٥٠٠ ٢ شخص: Denying Human Rights and Ethnic Identity . The Greeks of Turkey, Helsinki Rights Watch, 1992, pp. 7-9.

والحقيقة هي أنه لا يوجد عدد كبير من القبارصة الأتراك في تركيا وانه لم يقرر الا عدد قليل نسبيا من القبارصة الهجرة الى دولة لم يكن في امكانها أن تقدم اليهم فرصا اقتصادية مماثلة للفرص الاقتصادية المتاحة في دول الكمنولث التي كانت الهجرة اليها مسموحا بها .

والوسيلة الثانية المستخدمة في "مذكرة المعلومات" هي الادعاء بأن "المواطنية القبرصية منحت لعشرات الآلاف من المستوطنين اليونانيين القادمين من اليونان وللاجئين آخرين" ، وتعزيز هذا الادعاء باحصاءات وتفسيرات مشوّهة وخارجة عن السياق وحتى زائفة . وترد بعض الأمثلة الساطعة على ذلك في مرفق لهذه الرسالة .

إن التاريخ الديمغرافي الحقيقي لقبرص والوضع الحالي فيها ، بقدر ما يمكن تأكيدهما في المنطقة التي يسيطر عليها النظام الصوري - ليس ثمة يقين لأن هذا النظام لم يتعاون على الوجه الأكمل مع المقرر في عام ١٩٩١ - يمكن الاطلاع عليهما في تقرير السيد كوكو المعنون Report on the Demographic Structure of the Cypriot Communities ، الصادر في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ . وفي أعقاب هذا التقرير ، أصدرت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، توصية أوصت فيها ، ضمن جملة امور ، بأن تقوم اللجنة الأوروبية للسكان باجراء تعداد لسكان قبرص ، وبأن تدعى تركيا الى أن تسجل في "قنصليتها القبرصية" جميع المواطنين الأتراك المقيمين في قبرص والقادمين اليها ، وبأن تحترم بدقة اتفاقات عام ١٩٥٩ الخاصة بوجود القوات المسلحة في الجزيرة . وقد اعتمد هذه التوصية أعضاء الجمعية البرلمانية الحاضرون ، غير أعضاء البرلمان الأتراك . ويرد نص هذه التوصية مرفقا بهذه الرسالة ، وكذلك الصفحات ٢٢ - ٢٧ من تقرير السيد كوكو . وهذه الوثائق تدحض بشكل شامل ما ورد في رسالة الممثل الدائم لتركيا .

وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أكد مرارا ، في سياق مسألة المستوطنين القادمين من تركيا في الجزء الشمالي لقبرص ، اهتمامه بضرورة عدم فعل أي شيء لتغيير التركيب الديمغرافي للجزيرة (التقارير ، S/19927 ، ٣١ أيار/مايو ١٩٨٨ ، الفقرة ٢٥ ؛ S/19304 ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الفقرة ٢٤ ؛ S/18880 ، ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٧ ، الفقرة ٢٩ ؛ S/18491 ، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الفقرة ٣٣) . وقد أثيرت مسألة المستوطنين الأتراك في المحادثات المشتركة الرفيعة المستوى التي جرت في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بشأن مسألة قبرص ، وهي مسألة معروضة على مجلس الأمن على أساس مباشر ومتواصل . وبناء على ذلك ، اقترح الأمين العام "اجراء تعداد لقبرص كلها تحت رعاية الأمم المتحدة" (S/24830 ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الفقرة ٦٣ - ٧) . وأيد مجلس الأمن هذا الرأي وحث على اجراء تعداد كهذا (قرار مجلس الأمن ٧٨٩(١٩٩٢) ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الفقرة ٨(ز)) .

ومن أجل ضمان توفير المعلومات المستقلة والموضوعية حقا التي تمحح الخليط المضلل للاحصاءات الواردة في "مذكرة المعلومات" التي قدمها الممثل الدائم لتركيا ، أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها ، بما في ذلك توصية الجمعية البرلمانية المؤرخة في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ والمقتطفات ذات الصلة بالموضوع من تقرير لجنة الهجرة واللاجئين والديمغرافيا ، بوصفها وثيقة رسمية في اطار البند ٨ من جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين للجنة الفرعية . وانني على ثقة من أن هذه الوثائق ، الى جانب الوثيقة E/CN.4/Sub.2/1992/56 ، ستقدم الى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والأربعين في شباط/فبراير ١٩٩٣ لتيسير اتخاذ قرار بشأن تأييد مقرر اللجنة الفرعية المتعلق باسناد مهمة إعداد دراسة أولية عن أبعاد حقوق الإنسان التي ينطوي عليها نقل السكان الى السيد ع . س . الخصاونة والسيد ريبوت هاتانو ، بوصفهما مقررين خاصين .

وبالاضافة الى ذلك ، ونظرا لانتهاء الدورة الرابعة والأربعين للجنة الفرعية ، أرجو عرض هذه الوثائق الرسمية على اللجنة الفرعية في دورتها الخامسة والأربعين ، سواء في اطار البند ٨ أو في اطار البند ١٩ من جدول الأعمال ، نظرا لأن هذا البند الأخير سيصبح اعتبارا من عام ١٩٩٣ ، بندا جديدا من بنود جدول الأعمال يعالج ، ضمن جملة امور ، مسألة تدفقات السكان ونقلهم .

وأنتهز هذه المناسبة لأقدم الى سيادتكم أسمى عبارات التقدير .

توقيع (نيقولاس د . ماكريس)
السفير
الممثل الدائم

المرفق

بعض التعليقات على "مذكرة المعلومات" المرفقة بالرسالة المؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ والموجهة الى رئيس اللجنة الفرعية من الممثل الدائم لتركيا

أولا-١- تستشهد "مذكرة المعلومات" بتقارير قبرص الصادرة عن المكتب الاستعماري البريطاني بالنسبة الى الفترة ١٩٣٤ - ١٩٦٠ كمصادر لقولها أنه "دفعت انتفاضات القبارصة اليونانيين وحملات الاضطهاد والرعب آلاف القبارصة الأتراك الى الهروب الى تركيا وغيرها من البلدان" .

وهذا الاستشهاد المزعوم لا أساس له في الواقع: ذلك أن تقارير قبرص لا تذكر شيئا من هذا القبيل . وما تذكره بالفعل هو أن قبرص بلد هجرة ، اذ يغادره القبارصة الشباب ، اليونانيون والأتراك على حد سواء ، الى الخارج ، وبصفة خاصة الى المملكة المتحدة واستراليا ، بحثا عن عمل ، ويعود القبارصة المسنّون الى البلد للتقاعد . وكانت قبرص ، طوال فترة الادارة الاستعمارية البريطانية متخلفة نسبيا ، فأصبح الكثيرون من القبارصة عمالا مهاجرين أو مهاجرين اقتصاديين .

أولا-٢- ورد أنه فيما بين عامي ١٩٣٤ و١٩٣٧ غادر قبرص ٠٠٠ ٥ قبرصي تركي . وتحتاج هذه الاشارة الى شرح وتصحيح على السواء .

إن السبب في كون بعض الأتراك قد غادروا قبرص فيما بين عامي ١٩٣٤ و١٩٣٧ هو إصرار تركيا على ذلك . فقد كانت سياسة تركيا في أوروبا الشرقية منذ عام ١٩٢٣ هي سياسة "تبادل السكان" (وهي سياسة تعتبر صيغة مبكرة لـ "التطهير الاثني") . فقد أصرت تركيا على عمليات تبادل كهذه في معاهدات سان ستفانو وسيفر ولوزان ، اذ أنها لم تشأ أن يظل الأتراك المسلمون في دول كانت حدودها ترسم من جديد أو دول تنازلت فيها تركيا عن سلطتها . فالمادة ٣١ من معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ (التي أدرجت بناء على الحاح تركيا) قد طالبت الرعايا الأتراك المقيمين عادة في قبرص بأن يختاروا الجنسية التركية في غضون سنتين من دخول المعاهدة حيز التنفيذ وأن يغادروا قبرص في غضون ١٢ شهرا . وفي حالة عدم قيامهم بهذا الاختيار ، سيفقدون الجنسية التركية ويكتسبون الجنسية البريطانية . وقد شجعت تركيا بنشاط القبارصة الأتراك على اختيار الاحتفاظ بالجنسية التركية والعودة الى تركيا ، حتى أنها افتتحت قنصلية في قبرص مهمتها تشجيع وتأمين عودتهم .

وأورد التقرير السنوي عن قبرص الصادر عن المكتب الاستعماري في عام ١٩٢٧ (رقم ١٤٠٦ ، ١٩٢٨ ، الصفحة ٤٠) رقم ٠٠٠ ٥ قبرصي تركي اختاروا الجنسية التركية وغادروا قبرص الى الأناضول . وهذا هو الرقم الذي استشهد به الممثل الدائم لتركيا . ولكن ، لو كان من أعدّ "مذكرة المعلومات" مهتما اهتماما جديا بذكر الحقيقة لا بالتصرف كمجرد وكيل للدعاية ، لكان قد ذكر الأرقام الفعلية التي لا بد أن تكون في حوزة وزارة الخارجية التركية . فعلى عكس ما قيل من رغبة القبارصة الأتراك في مغادرة قبرص والعودة الى تركيا ، لم يرغب القبارصة الأتراك في مغادرة قبرص ، ولم يغادروها على أي نطاق كان . وقد برزت الوقائع الفعلية عندما طلب أمين المكتب الاستعماري لقبرص ، في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٤ ، من القنصل التركي أن يعلمه

"بالعدد الاجمالي للأشخاص الذين سجلوا في قنصليتكم رغبتهم في اختيار الجنسية التركية في غضون سنتين بعد عقد معاهدة لوزان ، ولكنهم لم يغادروا المستعمرة ..." .

فرد القنصل التركي قائلا:

"إن العدد الاجمالي للقبارصة الذين اختاروا الجنسية التركية هو ٩ ٣٢٧ . ومن ضمن هؤلاء لم يغادر الجزيرة إلا حوالي ٠٠٠ ٢ . ولا يزال الباقون مقيمين في قبرص" (CO 67/258/15, 116057, Muhuttine, Larnaca, 2 November 1934) .

أولا-٣- سبق لي أن تناولت ، في نص رسالتي ، التأكيد المخادع المتمثل في إسناد آراء رئيس الوزراء التركي مندريس الى السيد افيروف - توسيزا .

إن من الصعب تأكيد العدد الفعلي للأشخاص الموجودين في تركيا والمنحدرين من أصل قبرصي . ومن المؤكد أن رقم ٠٠٠ ٥٠٠ ، سواء بمعايير عام ١٩٦٠ أو بالمعايير الحالية ، ينطوي على مبالغة ضخمة ، ولا سيما بالنظر الى أن عدد القبارصة الأتراك في قبرص (باستثناء المستوطنين الأتراك القادمين من تركيا) يبلغ حوالي ربع هذا الرقم . وعلاوة على ذلك ، وحسبما ذكرت في رسالتي ، فإن القبارصة الذين هاجروا للخارج اعتبارا من أوائل الثلاثينات وما بعدها قد توجهوا في معظمهم الى المملكة المتحدة أو الى بلدان الكمنولث . ولم تبين الأرقام الخاصة بالهجرة من قبرص واليها تدفقا صافيا الى الخارج إلا في عام ١٩٤٦ ، بعد الحرب العالمية الثانية . وبطبيعة الحال ، كان هذا التدفق الى الخارج مكوّنا من قبارصة يونانيين وقبارصة أتراك ، على حد سواء . والواقع أن عدد الأشخاص المنحدرين من أصل قبرصي يوناني والموجودين خارج قبرص يزيد بأربعة أمثال على عدد القبارصة الأتراك ممن هم في نفس الظروف . ويتضح ذلك من الاحصاءات البريطانية والقبرصية التي تبين أنه ، خلال الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٣ ، هاجروا من قبرص ٠٣٦ ٧١ قبرصياً يونانياً و٥١٩ ١٦ قبرصيا تركيا ، بالاضافة الى أرمن وامريكيين من أصل انكليزي .

ومن الجدير بالذكر أنه ، في اجتماعات لجنة لندن المشتركة المنعقدة في عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ والمكلفة بوضع الصيغة النهائية لمعاهدة التأسيس وأحكام المواطنين القبرصية ، كان الجانب التركي قلقا من كون عودة المهاجرين الى قبرص ستخل بالتوازن السكاني . وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٥٩ ، ألح السيد بايولكان ، ممثل تركيا ، على أنه اذا عاد الـ ٠٠٠ ٨٠ قبرصي المقيمون في المملكة المتحدة ، فمن شأن ذلك أن يخل بالتوازن السكاني . ونتيجة لذلك ، فإن المرفق دال لمعاهدة التأسيس ، الذين التزمت به حكومة قبرص التزاما دقيقا ، قد فرض على كل من الطائفتين حصصا متفقا عليها بخصوص الأشخاص المنحدرين من أصل قبرصي الذين يجوز لهم الحصول على المواطنية . وأن الجانب التركي ، رغم مطالبته في عام ١٩٥٩ بادراج أحكام المعاهدة هذه ، قد يسّر الآن للنظام الصوري الاستهانة بأحكام المعاهدة بجلب المستوطنين من تركيا وادعاء منحهم "مواطنية" ما يسمى ب "جمهورية شمالي قبرص التركية" .

والغرض من المبالغة في عدد المهاجرين من القبارصة الأتراك والأشخاص المنحدرين من أصل قبرصي تركي هو نشر ستار من دخان على سياسة استيراد المستوطنين من تركيا . ولاستنباط مبالغة كهذه وتحليلها ، يحتاج المرء الى الرجوع الى أجداد وأسلاف الأجيال الحاضرة .

وبطبيعة الحال ، بعد عام ١٨٧٨ ، حين حصلت المملكة المتحدة من تركيا على حق احتلال قبرص وادارتها ، عاد بعض أفراد الطبقتين الادارية والعسكرية الى تركيا . غير أن عدد السكان القبارصة الأتراك ، حسبما يتبين من التعدادات الاستعمارية ، لم ينخفض . انه ، فقط ، تزايد بنسبة أبطأ من نسبة تزايد عدد السكان القبارصة اليونانيين . وأسباب هذا النمو السكاني الأبطأ غير واضحة ، ولكنها ربما تتمثل في أن هجرة القبارصة اليونانيين للخارج انخفضت في ظل الادارة البريطانية عما كانت عليه في ظل الادارة العثمانية ، وأن الظاهرة العامة في أوروبا الشرقية ، المتمثلة في عودة اليونانيين المسلمين الى اعتناق المسيحية وإعادة تصنيفهم ، قد حدثت بعد انتهاء الحكم العثماني .

واذا جرى تحليل الفترة من ١٨٧٨ الى ١٩٧٣ ، يمكن تقدير الهجرة القبرصية التركية تقديرا تقريبيا كما يلي:

١٨٧٨ ـ ١٨٧٩	حوالي ٠٠٠ ٣	تركي غادروا بعد تسلم البريطانيين ادارة الجزيرة .
١٩٢٤ ـ ١٩٣٤	٠٠٠ ٣	تركي غادروا في اطار معاهدة لوزان .
١٨٨٠ ـ ١٩٤٥	حوالي ٠٠٠ ١	تركي هاجروا . (تبين تقارير المكتب الاستعماري توازنا بين الهجرة من الجزيرة والهجرة اليها) .

١٩٤٦ ـ ١٩٥٤	حوالي ٣ ٠٠٠	تركي غادروا الجزيرة ـ بافتراض أن ٣٠ في المائة من المهاجرين هم من الاتراك . (هذا تقدير وافر جدا ، لأن تقرير المكتب الاستعماري عن سنة ١٩٥٠ ، وهي اول سنة شهدت حركة هجرة واسعة للخارج ، يبين أن معظم المهاجرين للخارج كانوا قبارصة يونانيين) .
١٩٥٥ ـ ١٩٧٣	١٦ ٥١٩	هذا رقم دقيق مأخوذ من تقارير المكتب الاستعماري وادارة الاحصاءات في قبرص .
	٢٤ ٥١٩	الرقم التقديري لمجموع المهاجرين القبارصة الاتراك في جميع أرجاء العالم من ١٨٧٨ الى ١٩٧٣ .

وبطبيعة الحال ، تزاوج المهاجرون وهناك فروع في أرجاء شتى من العالم لها أب ، جد ، أب لجد قبرصي الخ . ولكن من الضروري التذكير بأن معظم المهاجرين للخارج توجهوا الى دول الكمنولث ، وأن قليلين منهم نسبيا توجهوا الى تركيا .

وخلاصة القول انه يستحيل أن يكون من القبارصة الاتراك اولئك الاتراك البالغ عددهم ٥٠٠ ٠٠٠ والموجودون في تركيا ، كما يؤكد الممثل الدائم لتركيا ، أو أن يكون هناك في جميع أنحاء العالم ٧٥٠ ٠٠٠ قبرصي تركي ، كما ادعى السيد دنكتاش .

أولا ـ ٤ ـ ثمة تشويه بالغ آخر للحقائق هو الاستشهاد بتقرير السيد رايزن والسيد مولر (هما المقرران اللذان أعدا مشروع التقرير للجنة الهجرة واللاجئين والديمغرافيا ، ١٠ آذار/مارس ١٩٨٧ ، الفقرة ٥٥) للتأكيد أنه "عقب أعمال الهجوم التي قام بها القبارصة اليونانيون فيما بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٤ ، أجبر ٤٣٩ ٢١ ، من القبارصة الأتراك على مغادرة قبرص" . وفي الواقع ، كتب المقرران أن النمو السكاني في المنطقة التي تحتلها تركيا قد تجاوز ، منذ عام ١٩٧٤ ، المعدل الطبيعي لنمو سكان البلد الأصليين ، وأنه بحلول ١٩٨٦ ، كانت الجنسية القبرصية قد منحت لـ ٤٣٦ ١٣ مهاجرا تركيا (الفقرة ٤٣) . ثم استشهد المقرران بما قدمه القادة السياسيون القبارصة الأتراك من تفسير لهذه الوقائع:

"طبقا لما ذكرته الطائفة القبرصية التركية ، يتألف القادمون الجدد ، جزئيا ، من المهاجرين القبارصة الأتراك العائدين الذين كانوا قد غادروا الجزيرة ، فيما بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٤ (٤٣٩ ٢١ شخصا) ، وجزئيا ، من تدفق

الأيدي العاملة التركية اللازمة لمعالجة تقليل السكان في هذا الجزء من الجزيرة" (AS/PR(38)17) ، الفقرة ٥٥) .

وينبغي الاشارة الى أن مقدمي المعلومات القبارصة الأتراك لم يوضحوا أن تقليل السكان قد سببه الغزو التركي في عام ١٩٧٤ وطرد أو هروب ٠٠٠ ١٦١ قبرصي يوناني نحو الجنوب .

وكون الممثل الدائم قد استشهد بالمقررين باعتبارهما المصدر ، في حين أنهما استشهدا فقط بآراء القبارصة الأتراك ، انما هو براعة في الخداع بالاحصاءات .

ثانيا وثالثا - وردت في هذين الفرعين ادعاءات لا أساس لها تحت عنوانين مضللين هما:

'١' "تغيير التركيب الديمغرافي لقبرص الجنوبية (١٩٦٣ - ١٩٩٣)" ؛

'٢' و"محاولات القبارصة اليونانيين لتغيير التركيب الديمغرافي لقبرص (١٩٣٤ - ١٩٩٠)" .

سبقت الاشارة الى أن التغييرات الرئيسية التي حدثت في التركيب الديمغرافي لقبرص نتيجة للغزو التركي في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٧٤ لم يذكرها الممثل الدائم لتركيا . فقد كان مجموع سكان قبرص في عام ١٩٧٣ يبلغ ٦٣١ ٧٧٨ نسمة . وفي ذلك الوقت ، كان ٠٤١ ١٦٢ يونانيا يعيشون في المنطقة الواقعة شمالي خط آتيلا (وهو الاسم الذي وضعته تركيا في عام ١٩٧٤ عندما أغلقت قواتها بإحكام المنطقة المحتلة) ، وكان ٠١٧ ٤٣ قبرصيا تركيا يعيشون في المنطقة الواقعة جنوبي خط آتيلا . وخلال الغزو التركي في عام ١٩٧٤ أجبرت الغالبية العظمى من القبارصة اليونانيين في المنطقة المحتلة على الانتقال جنوبا الى المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة . وبحلول عام ١٩٧٥ كان معظم القبارصة الأتراك الموجودين جنوبي الخط قد انتقلوا الى الشمال طبقا لسياسة القيادة القبرصية التركية التي أصرت على أن يجري "تبادل للسكان" .

ان التحليل التفصيلي لشتى المعلومات المضللة ونقاط سوء الفهم الغظيعة الواردة في الصفحتين ٣ و٤ من مرفق رسالة الممثل الدائم أمر يبعث على الملل . ومع ذلك ، يتعين تسجيل النقاط التالية:

'١' ان حكومة الجمهورية لم تقم ، كما ادعي في النقطة ٥ ، بمنح المواطنية لآلاف العسكريين اليونانيين وليست في سبيلها الى منح المواطنية لعشرات الآلاف من اليونانيين وغيرهم من الرعايا الأجانب . ونظرا لأن مقرر لجنة الهجرة التابعة لمجلس أوروبا قد أجري التحريات الكاملة عن الاحصاءات المتاحة له ، يرد فيما يلي التذييل رقم ٧ لتقرير السيد كوكو:

حالات التجنس

الجزء الذي تسيطر عليه حكومة 'جمهورية قبرص

السنة	بلد المنشأ: المملكة المتحدة	اليونان	بلدان أوروبية أخرى	تركيا: أتراك	أرمن	غير محدد	لبنان	سورية	مصر	بلدان أخرى	المجموع
١٩٥٠-١٩٧٥	١٢	٢٣	٨	٢٤	٢٦	١٥	٧	٤	٧	٨	١٣٤
١٩٧٦-١٩٨٠	١٩	٨	٥	٥	٦	٥	١	٤	٥	٦	٦٤
١٩٨١-١٩٨٥	٢٢	١٣	١٣	١	٣٠١	٢٠	٢٤	٨	٦	١٠	٤١٨
١٩٨٦-١٩٩٠	٣٠	٧٤	٢٨	٤	٥	٢	٣٠	٢٢	١٣	١٠	٢١٨
المجموع	٨٣	١١٨	٥٤	٣٤	٣٣٨	٤٢	٦٢	٣٨	٣١	٣٤	٨٣٤

الجزء الذي تسيطر عليه الادارة القبرصية التركية

البيانات غير متاحة

المصدر: Report on the Demographic Structurs of the Cypriot Communities, 27 April 1992, ADOC 6589, Council of Europe Parliamentary Assembly, p. 47, Appendix 7 .

ومن بين الأشخاص الـ ٨٣٤ الذين منحتهم الجمهورية المواطنية خلال ٣١ سنة ، من عام ١٩٦٨ الى نهاية عام ١٩٩٠ ، كان ١١٨ شخصا فقط من اليونانيين (بمن فيهم جميع اليونانيين الذين حصلوا عليها بالزواج أو كانوا من العسكريين السابقين في قبرص) . وأكبر فئة مُنحت المواطنية هي مكونة من ٣٣٨ أرمنيا ، منهم ٣٠١ أرمني لاجيء من تركيا ظلوا مقيمين في قبرص لسنوات عديدة ومُنحوا المواطنية في عام ١٩٨١ . وهذا الجدول يدحض تماما البيان المضلل الوارد في النقطة ٧ والذي يفيد بأن الجمهورية منحت ٧٠٠ مواطنية في عام ١٩٨٧ . فالعدد الفعلي لحالات التجنس هو ٦٩ .

'٢' ان مجرد البيان الذي يفيد بأن عدد المهاجرين للداخل لآجال قصيرة وآجال طويلة في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة وصل ، في ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ، الى ١٥٦ ١٠ بيان صحيح ؛ ولكنه مضلل اذا نظر اليه وحده ، أولا ، ان الرقم الاحصائي ١٥٦ ١٠ يشير الى عدد المرات التي قدم فيها أشخاص من هذه الفئة الى قبرص . فالأشخاص يأتون ويذهبون تكرارا ؛ وهذا الرقم يبالغ كثيرا في عدد المهاجرين الى قبرص . وعلى أية حال ، فان الغالبية العظمى من الأشخاص المشار اليهم كانت تتألف من مهاجرين لآجال قصيرة (أي مهاجرين يقيمون في قبرص لفترة تقل عن سنة) . ومن بين القادمين البالغ عددهم ١٥٦ ١٠ شخصا ، كان ٣٨٣ شخصا فقط من المهاجرين لآجال طويلة . فكثيرون من الأشخاص يعملون في قبرص لآجال قصيرة مع شركات دولية ، وآخرون يأتون للتقاعد في احدى مؤسسات التقاعد ؛ كما يمر بقبرص لاجئون من لبنان . وفي الآونة الأخيرة ، ونظرا لنقص الأيدي العاملة ، منحت الحكومة تراخيص عمل قصيرة الأجل لعمال من مصر وباكستان والفلبين وسورية وأوروبا الشرقية . (يورد تقرير السيد كوكو الاحصاءات المتعلقة بذلك) . ولا أساس لما تضمنته النقطتان ٥ و١٥ من "مذكرة المعلومات" من أن الهجرة القصيرة الأجل المسموح بها رسميا هي تمهيد لمنح الجنسية ولتغيير التركيب الديمغرافي .

'٣' وليس صحيحا كذلك ما أوحي به في النقطتين ٩ و١٧ من أن حكومة الجمهورية قد أصدرت "مؤخرا" بطاقات هوية قبرصية للكثير من المهاجرين العرب وكذلك لليونانيين من الأراضي اليونانية وللفجر . فمنذ أن جرى العمل ببطاقات الهوية بموجب قانون تسجيل الأشخاص المقيمين (القانون ٨٥ لعام ١٩٥٧ ، وهو قانون صدر في عهد الاستعمار البريطاني ولا يزال ساريا حتى الآن) ، أصدرت بطاقات مماثلة للقبارصة وللأجانب المسجلين . وعقب التعديلات الواردة في القانون ١٧٦ لعام ١٩٩١ ، أصدرت فئتان من البطاقات ، فئة للمواطنين القبارصة وفئة للأجانب .

وفي هذا الصدد ، يمكن للجنة الفرعية أن تحيط علما بالمضمون العنصري الذي تنطوي عليه النقطتان ٩ و١٧ من مرفق رسالة الممثل الدائم لتركيا ، والذي يعني ضمنا أن من الخطأ منح امتياز بطاقات الهوية لـ "المهاجرين العرب وكذلك لليونانيين من الأراضي اليونانية وللفجر" . ومرة أخرى ، وعلى الرغم من أنه يوجد في كل بلد مهاجرون غير قانونيين ، فان التأكيد في النقطة ١٦ على الادعاء بأنه "يوجد ٠٠٠ ٢ مهاجر عربي غير قانوني يعيشون حاليا في قبرص الجنوبية" انما هو تأكيد عنصري .

'٤' ان الاشارة الواردة في النقطة ١٠ من "مذكرة المعلومات" الى قدوم يونانيين من الأراضي اليونانية الى قبرص في عام ١٩٤٣ - ١٩٤٣ مضللة تماما . فهؤلاء الأشخاص كانوا لاجئين من جزر دوديكانيز ومن رودس ، عقب احتلال ألمانيا لهذه الجزر . ولم توافق الحكومة الاستعمارية البريطانية في ذلك الوقت على السماح بالاستيطان في قبرص للراغبين في ذلك فأُرسل معظم هؤلاء الأشخاص الى أراضي تركيا أو فلسطين أو مصر ، بينما ظلت نسبة ضئيلة ممن "قدموا الى قبرص" مقيمة هناك بصفة لاجئين حتى نهاية الحرب فقط .

'٥' كذلك تعتبر مضللة الاشارة الواردة في النقطة ٨ الى عدد اللبنانيين الذين يعيشون في قبرص . فعندما بلغت الاضطرابات في لبنان ذروتها ، أقام ٠٠٠ ٣٠ لاجىء لبناني لفترات قصيرة في قبرص ، حسبما يتضح من التقرير عن حالة السكان اللبنانيين الفارين من البلد ، الذي أعدته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا DOC.6155 ، ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، الفقرة ٣٠ . ولكن بحلول عام ١٩٩٠ ، لم يكن قد حصل على الجنسية سوى ٦٢ لبنانيا (خلال الفترة من ١٩٦٠ الى نهاية ١٩٩٠) ، ومعظم هؤلاء ممن تزوجوا قبارصة . وأوضح هذا التقرير نفسه أن ٣ في المائة فقط من اللبنانيين الذين قدموا الى قبرص أقاموا فيها لفترات تزيد على ٣ أشهر (الفقرة ٣١) . وهذا التشويه القاسي لمشكلة انسانية خطيرة أمر لا يغتفر . فان قبرص ، بحكم موقعها القريب من لبنان ، قد منحت بطبيعة الحال اللجوء للاجئين اللبنانيين وساعدتهم على السفر الى وجهات أخرى .

الخلاصة

ان الاستشهاد بوقائع تاريخية معقدة ، بمعزل عن السياق الذي حدثت فيه ، أمر ينطوي على الخداع والتضليل . ورسالة الممثل الدائم لتركيا هي محاولة مضللة ، لا تسندها الوقائع ، لتبرير ما تقوم به جمهورية تركيا ، منذ عام ١٩٧٤ ، من تلاعب

على نطاق ضخم في التركيب الديمغرافي في قبرص ، وفي الوقت نفسه ، لتأكيد أن حكومة الجمهورية والقبارصة اليونانيين اشتركوا أيضا في التلاعب الديمغرافي .

والواقع أن حكومة الجمهورية ، ومن قبلها ، السلطات الاستعمارية البريطانية ، قد حرصت على عدم التدخل في التوازن السكاني في قبرص . وكانت دائما تدرك الآثار المنذرة بالانفجار التي يمكن أن تخلّفها سياسات كهذه على المجتمعات المتعددة المكونات وما تستتبعه من مخاطر انتهاك حقوق الانسان ، ولا سيما حق شعب قبرص في تقرير المصير .

٩٣/١/٣٠

مجلس أوروبا

الجمعية البرلمانية

27 April 1992 Doc. 6589

ADOC 6589

1403-23/4/92-4-E

تقرير

عن التركيب الديمغرافي للطائفتين القبرصيتين
(المقرر: السيد كوكو ، أسبانيا ، اشتراكي)

المشكلة

أدت أحداث عام ١٩٧٤ إلى تقسيم فعلي لجزيرة قبرص إلى جزأين . ففي الجزء الجنوبي ، الذي تسيطر عليه حكومة جمهورية قبرص ، قدّر عدد السكان بـ ٠٠٠ ٥٧٥ نسمة في نهاية ١٩٩٠ ، في حين أن عددهم كان ٠٠٧ ٥٠٥ نسمة في عام ١٩٧٤ . وفي الجزء الشمالي ، الذي تسيطر عليه الادارة القبرصية التركية ، قدّر عدد السكان بـ ٠٠٠ ١٧١ نسمة في نهاية ١٩٩٠ ، مقابل ٦٠٠ ١١٥ نسمة في عام ١٩٧٤ . وبذلك ، يكون معدلا الزيادة السكانية ، خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠ ، هو ١٣,٧٠ في المائة في الجزء الجنوبي و٤٨,٣٥ في المائة في الجزء الشمالي .

وبما أن المعدلات الطبيعية للزيادة السكانية ، المحسوبة على أساس عدد المواليد والوفيات ، هي متشابهة في جزئي الجزيرة كليهما ، فلا بد أن يكون النمو السكاني في الشمال راجعا إلى تدفق كبير للمهاجرين . وثمة واقع ثابت هو أنه ، اعتبارا من عام ١٩٧٥ ، قدِم رعايا أتراك إلى الجزء الشمالي من قبرص . وكانت موجات المهاجرين كبيرة بوجه خاص في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧ . وكان هدف سياسة الادارة القبرصية التركية فيما يتعلق بالمهاجرين الأتراك هو تشجيع توطينهم بصفة دائمة في الجزيرة .

ويشكل وجود المهاجرين الأتراك وتجنّسهم عقبة اضافية في طريق حل النزاع القبرصي حلاً سلمياً من خلال المفاوضات .

الاقتراحات

توصي الجمعية البرلمانية بأن توعز لجنة الوزراء إلى اللجنة الأوروبية للسكان في اجراء تعداد لسكان الجزيرة ، بالتعاون مع السلطات المعنية ، بغية الاستعاضة عن التقديرات الخاصة بالسكان ببيانات موثوق بها .

وينبغي أن تطلب لجنة الوزراء من سلطات جمهورية قبرص والادارة القبرصية التركية إبقاء قدوم الأجانب إلى الجزيرة تحت المراقبة الدقيقة .

وينبغي أن تُدعى الادارة القبرصية التركية إلى اعادة النظر في التشريع الخاص بالتجنّس والساري في الجزء من الجزيرة الذي تسيطر عليه ، حتى لا يترتّب على تطبيق هذا التشريع أي تغييرات في التركيب الديمغرافي للجزيرة .

٨٧ - وقد طلبتُ من السيد كاميليون تقدير عدد أفراد الجند في الجزيرة . ووجدتُ هذه التقديرات جديرة بالاهتمام إلى حد بعيد . ففي الجزء الشمالي من الجزيرة ، كان هناك ٠٠٠ ٣٠ جندي تركي وفرقة عسكرية من حوالي ٠٠٠ ٥ جندي قبرصي تركي . وفي الجزء الجنوبي من الجزيرة ، أضيف إلى الحرس الوطني القبرصي عدد يتراوح بين ٠٠٠ ١٤ و٠٠٠ ١٥ فرد ، تعيَّن تدعيمهم بنحو ٠٠٠ ٣ إلى ٠٠٠ ٣ جندي وضابط يونانيين . وكان هناك ٠٠٠ ٤ ضابط وجندي إلى جانب ما يقرب من ٠٠٠ ٦ شخص من المدنيين البريطانيين في القواعد البريطانية في جنوبي الجزيرة (أكروتيري وديكيليا) ؛ التي كانت جميع الأطراف في اتفاقات عام ١٩٥٩ قد وافقت على مركزها . وكانت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تتألف من ٣٠٠ ٣ شخص .

مشكلة المستوطنين القادمين من تركيا

٨٨ - بعد الاستماع إلى جميع الأطراف ، اعتقد أن واجبي الأول كمقرر هو تفادي مأزق الخوض في حرب أرقام . فالجميع يسلّم بأنه ، منذ عام ١٩٧٥ ، قدم رعايا أتراك إلى الجزء الشمالي من قبرص . وهم في نظر البعض جزء من حركة هجرة صغيرة بعض الشيء ، وفي نظر البعض الآخر يشكلون استعماراً منظماً . وإذا كنت سأستخدم ، من الآن فصاعداً ، تعبير "المستوطن" لوصف هؤلاء الأشخاص فذلك لأنهم بحسب الأدلة التي تلقيتها ، قد جاءوا بالفعل للاستيطان والعمل في منطقة تم تقليل سكانها .

٨٩ - ويسلّم الطرفان كلاهما بأن موجتين كبيرتين بوجه خاص قد قدمتا في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧ . وكانتا على الأرجح ضخمتين إذ أنهما مثلتا ، حتى بأقل التقديرات ، قدوم مجموعة من الأشخاص تبلغ أكثر من ١٠ في المائة من السكان القبارصة الأتراك في ذلك الوقت . وقد انتقل الجيش التركي إلى هناك أيضا بصفة دائمة في تلك المناسبة . ومنذ ذلك الوقت ، حدث تدفق أصغر حجما ، ولكنه منتظم ، وإن كان تأثيره أقل على مجموع السكان بسبب هجرة القبارصة الأتراك للخارج التي حدثت في نفس الوقت .

٩٠ - ومن المتفق عليه أيضا أن المستوطنين الأتراك ينقسمون إلى فئتين رئيسيتين . فالغالبية العظمى منهم تتألف من الفلاحين والرعاة الذين تشبه حياتهم في شمالي قبرص

الحياة التي كانوا يعيشونها في الأناضول . والفئة الأخرى تشمل رجال الادارة ورجال الأعمال وضباط الجيش التركي المتقاعدين . وهم يشكلون أقلية ، غير أن لهم فيما يبدو تأثيرا كبيرا على طبقة القبارصة الأتراك الحاكمة .

٩١ - ولم أستطع أن أتحقق شخصياً مما إذا كان المستوطنون قد انتقلوا إلى قرى معينة . ووفقاً لما ذكره الأستاذ هاينريز والأستاذ بريي فإن حركات السكان التي جرت بعد أحداث ١٩٧٤ يمكن أن تكون قد انقصت سكان بعض القرى الواقعة في الشمال . وقد استطاع الأستاذان ، خلال زياراتهما للجزء الشمالي من قبرص ، التأكد من أن الأمر لم يكن كذلك وأن المستوطنين انتقلوا إلى القرى التي كان القبارصة اليونانيون قد رحلوا منها .

٩٢ - وفي هذه القرى بوجه خاص ، حافظ المستوطنون على خصائصهم الأصلية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ولذلك ، كان عدد من القبارصة الأتراك يعتبرونهم عناصر أجنبية . حتى إن بعض الأشخاص الذين تحدثت معهم ادّعوا أن المستوطنين نُقلوا بدافع الأصولية الدينية ، التي من شأنها أن تسبب التوتر بين المستوطنين والقبارصة الأتراك . ذلك أن الأتراك القبارصة ، وهم أكثر انفتاحا على أسلوب التفكير الأوروبي ، هم أقل تقيداً بالشعائر الدينية . ومن المرجح أن هذا التوتر سيتحوّل إلى عداء فعلي .

٩٣ - وحسبما أوضح سفير تركيا في نيقوسيا ، لا يوجد سجل قنصلي للرعايا الأتراك في قبرص . ومع ذلك ، يجب ألا يفترض من ذلك عدم وجود اتصالات بين المستوطنين والسلطات التركية . فمعظم المستوطنين قد نُقلوا إلى قبرص نتيجة لقرار من السلطات التركية . ولذلك فإنهم يشعرون بأنهم مدينون لها بوضعهم الحالي . ولهذا السبب ، ووفقا لما ذكره بعض الأشخاص الذين تحدثت معهم ، هم حساسون بوجه خاص للإشارات الصادرة عن السلطات التركية ، ولا سيّما في وقت الانتخابات . ويقال إن لدى صفوة المستوطنين حساسية بالغة للتأثير التركي ، حتى ان بعض الأشخاص زعموا أن السفارة التركية هي وراء انشاء حزب النهضة ، وهو أهم تجمّع سياسي للمستوطنين .

٩٤ - وكان هدف سياسة الادارة القبرصية التركية إزاء المستوطنين هو تشجيع اقامتهم الدائمة في الجزيرة . فهم يُمنحون المسكن أو الأرض أو غير ذلك من الممتلكات بشروط خاصة . وتصدر لهم "شهادة امتياز" لا يحق لهم بيعها أو التنازل عنها للغير قبل انقضاء عشرين عاما .

٩٥ - بيد أن أهم تدبير بالنسبة إلى المستوطنين قد تمثّل في امكانية الحصول على الجنسية القبرصية التركية . ففي عام ١٩٧٥ ، أصدرت الادارة القبرصية التركية

القانون رقم ١٩٧٥/٣ الذي نص على امكانية منح الجنسية لكل من يطلبها ولا سيما لافراد القوات المسلحة التركية الذين خدموا في قبرص وكذلك لزوجات وأولاد وأخوة أفراد هذه القوات المسلحة الذين قتلوا في قبرص خلال الفترة من ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ إلى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ ، أو للأشخاص الذين عملوا في منظمة المقاومة التركية في قبرص أو تركيا .

٩٦ - وفي عام ١٩٨١ ، صدرت لائحة بشأن الحصول على جنسية الدولة في الحالات الاستثنائية ؛ فأكملت هذه اللائحة النصوص السابق الاشارة إليها . وتنص اللائحة على منح الجنسية القبرصية التركية للأشخاص الذين يقيمون بصفة دائمة في الجزء الشمالي من قبرص لفترة سنة على الأقل ، وللأشخاص الذين قدّموا ، أو يمكنهم أن يقدّموا ، اسهاما كبيرا في الاقتصاد ، وللأشخاص الذين ساهموا في الحياة الاجتماعية والثقافية أو في تنمية العلاقات الخارجية أو تحسين مستوى التعليم ، ولجميع الأشخاص الذين قدّموا خدمات يعتبر استمرارها حيويا بالنسبة إلى قوات الأمن . بيد أنه يتعين تقديم الاثبات على ذلك في جميع الحالات . ويجيز أيضا أحد الأحكام الأخيرة الواردة في هذه اللائحة منح الجنسية لأي شخص عندما تعتبر السلطات ذلك ضروريا .

٩٧ - وبالنسبة إلى المستوطنين ، ثمة مجموعة كاملة من الحقوق السياسية ترتبط بالحصول على الجنسية . وأهم هذه الحقوق هو بلا شك حق التصويت . وفي البداية ، صوّت المستوطنون بأعداد كبيرة لصالح حزب الوحدة الوطنية ورئيسه السيد دنكتاش . ولكن ، فيما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨١ ، ظهرت بعض الأحزاب السياسية الصغيرة (حزب الوحدة التركية ، وحزب الاصلاح والازدهار وحزب العدالة الاجتماعية) . وكانت هذه الأحزاب تتسم ، بقوة ، بنزعة القومية التركية وأعلنت بصراحة تامة عزمها على اقامة أمة تركية . بيد أن النتائج الضعيفة التي حصلت عليها هذه الأحزاب في الانتخابات المختلفة عجّلت ظهور حزب جديد ، بتحريض من السلطات التركية (حسب قول بعض الأشخاص) . وهذا الحزب كما سبق لي أن ذكرت ، هو حزب النهضة الذي يؤيد الإبقاء على الوضع الراهن .

تدفقات مكانية أخرى

٩٨ - بغية استكمال الصورة الديمغرافية لقبرص ، يجب أيضا أن يؤخذ في الاعتبار وجود عدة جماعات من الأجانب في الجزيرة ، أكبرها هي الجيش التركي في شمال الجزيرة الذي يصل عدد أفراده ، وفقا لبعض التقديرات ، إلى حوالي ٠٠٠ ٣٠ فرد . وهذا رقم كبير يعادل حوالي ١٥ في المائة من مجموع سكان الجزء الشمالي لقبرص . وعندما كنت أتنقل في هذا الجزء من الجزيرة ، لاحظت وجود الجيش التركي بشكل واضح للغاية .

٩٩ - وتقع القاعدتان العسكريتان البريطانيتان ، المنصوص على وجودهما في اتفاقات عام ١٩٥٩ ، في الجزء الجنوبي من الجزيرة . ويعمل فيهما حوالي ٠٠٠ ٤ جندي وضابط إلى جانب ٠٠٠ ٦ من المدنيين .

١٠٠ - وفي الأشهر الأخيرة ، كان الجزء الجنوبي لقبرص يواجه ندرة في الأيدي العاملة في بعض فروع الاقتصاد ، مثل البناء والأشغال العامة والخدمات . وقد أدت هذه الحالة إلى قيام النقابات وأصحاب العمل بتوقيع اتفاق يجيز الاستعانة بالعمال المهاجرين . ولم يحدَّد عدد العمال المهاجرين الذين سيُسمح لهم بالعمل في الجزء الجنوبي من الجزيرة . وسيتعين على المؤسسات التي ترغب في تشغيل الأجانب أن تقدم طلبا رسميا إلى وزارة العمل القبرصية التي أعلنت أن كل حالة من الحالات ستفحصها على حدة لجنة ثلاثية مؤلفة من ممثلي الوزارة والنقابات وأصحاب العمل .

١٠١ - وقد استقبلت قبرص أيضا ، بحكم موقعها الجغرافي ، عددا كبيرا من اللبنانيين الذين كانوا يلجأون ، بصفة تقليدية ، إلى جنوب الجزيرة كلما اشتد القتال في بلدهم . وقد عولجت حالتهم مطوّلا في تقرير السيد فلوكيغير بشأن حالة السكان المدنيين اللبنانيين الفارين من البلد (Doc. 6155) . ولا يسعني إلا أن أكرّر ما ورد في التقرير . لقد توجه اللبنانيون إلى قبرص نظرا لموقعها الجغرافي القريب وبوصفها مرحلة أولى في رحلة طويلة ساقتهم إلى بلدان أوروبية أخرى أو إلى الولايات المتحدة . وإجمالا ، فإن من بقوا في قبرص يعيشون على أمل العودة إلى لبنان بمجرد أن تسمح الظروف بذلك . واللبنانيون الذين يعيشون في قبرص حاليا يحملون ترخيصاً بالاقامة المؤقتة وهم مسجلون لدى مكتب الهجرة إلى الداخل . وفي عام ١٩٩٠ ، بلغ عددهم ٤١٠ ١ أشخاص .

١٠٢ - وثمة عامل آخر يجب أخذه في الحسبان ، وهو كون الهجرة للخارج أمرا تقليدياً لدى السكان القبارصة . فحتى قبل الاستقلال كانت قبرص لمدة طويلة بلد هجرة للخارج شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان الأخرى في جنوبي أوروبا . فكان القبارصة يغادرون الجزيرة للبحث عن ظروف أفضل للمعيشة والعمل قبل كل شيء في استراليا والمملكة المتحدة وبلدان الكمنولث الأخرى . وان تحسن الحالة الاقتصادية ، ولا سيما في جنوب الجزيرة ، قد عني أنه لم تعد تحدث الآن بالفعل هجرة من هذا الجزء من الجزيرة . ونظرا لعدم توافر احصاءات عن حركات الهجرة ، من الصعب تكوين صورة واضحة عن الحالة في الشمال . فهذه الحركات لا تظهر حتى في الاحصاءات السنوية الصادرة عن الادارة القبرصية التركية والتي تتضمن فقط فرعاً واسعاً عن السياحة يسجّل عدد القادمين والمغادرين من الرعايا الأجانب والقبارصة الأتراك . ويبيّن الفرق بين عدد القادمين وعدد المغادرين خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٨ أن حوالي ٠٠٠ ١٠ شخص من

القبارصة الاتراك قد هاجروا للخارج . وتفيد بيانات صادرة عن أحزاب المعارضة القبرصية التركية أن الهجرة للخارج لا تزال مستمرة ، وبصفة خاصة بين الشباب .

الاستنتاجات

١٠٣ - قبل أن أعرض الاستنتاجات التي استخلصتها من المحادثات التي أجريتها ومن البيانات التي جمعتها ، أود أن أوضح أن الغرض الاساسي من هذا التقرير هو دراسة التطورات في تركيب السكان في قبرص . وان الصعوبات التي واجهتها تجعلني أعتقد أن هذا الهدف كان طموحا أكثر مما ينبغي . وعلى الرغم من كل شيء ، فقد حاولت أن أفصل بين الواقع وبين الكمية الضخمة والمشوشة من البيانات والمعلومات . فالحالة الفعلية تبدو معقدة للغاية ومليئة بالتناقضات ، ومن هنا احتمال المساس بحساسيات الأطراف المختلفة في هذا التقرير . ومع ذلك ، فإن الشاغل الوحيد الذي استرشدتُ به بصفتي مقرراً كان الاسهام بقسط ، مهما يكن متواضعا ، في الجهود التي يبذلها جميع الأشخاص الذين يسعون إلى حل النزاع القبرصي من خلال الحوار . وقبل كل شيء ، لا أود أن يُستخدَم هذا التقرير لتأجيج النزاعات بين الطائفتين .

١٠٤ - لقد توصلتُ إلى استنتاج ابتدائي من المحادثات التي أجريتها مع جميع الأطراف المعنية: إن اقامة المستوطنين الأتراك في الجزء الشمالي من الجزيرة هي حقيقة غير متنازع فيها ، على الرغم من وجود جدال حول الأرقام . فقد أتى ذكر المستوطنين على لسان كل شخص تحدثتُ إليه .

١٠٥ - وان تدفق المستوطنين الأتراك هذا قد أحدث تأثيرا فعليا في تركيب السكان في الجزء الشمالي من الجزيرة . فطبقا للادارة القبرصية التركية ، ارتفع عدد السكان هنا من ٦٠٠ ١١٥ نسمة في عام ١٩٧٤ إلى ٥٠٠ ١٤٨ نسمة في عام ١٩٧٩ ، وهذه الزيادة ، التي تبلغ ٩٠٠ ٣٢ نسمة ، أكبر بكثير من المعدل الطبيعي للزيادة السكانية الذي بلغ مجرد ٨٤٣ ٧ نسمة خلال تلك الفترة . ولذلك ، فإن هذه الزيادة هي نتيجة حركة هجرة صافية قوامها ٠٥٧ ٢٥ شخصا . وليست لديّ أسباب لتأكيد أن جميع القادمين كانوا من المستوطنين الأتراك ولكن ليس لديّ أيضا أي سبب للافتراض بأنه لم تحدث ، خلال هذه الفترة ، هجرة للخارج من جانب القبارصة الأتراك مماثلة لهجرة القبارصة اليونانيين للخارج ، قبل كل شيء ، إلى استراليا والمملكة المتحدة وبلدان الكمنولث الأخرى . ومهما كانت الأسباب ، فإن زيادة في عدد السكان بنسبة ٣٨ في المائة في خمس سنوات أمر استثنائي حيثما يحدث .

١٠٦ - ان قدوم المستوطنين الأتراك واقامتهم هما أبرز حدث ديمغرافي في قبرص منذ عام ١٩٧٤ . فما على المرء إلا أن يطّلع على الجداول الاحصائية ليرى أن المؤشرات

الديمغرافية الرئيسية (المعدل الطبيعي للزيادة السكانية ، ومعدلات الزواج والطلاق ووفيات الرضّع) اعتبارا من عام ١٩٧٤ وحتى الآن ، تُظهر اتجاهات متماثلة تماما في الطائفتين كلتيهما . هناك مؤشر واحد فقط ، هو معدل الخصوبة ، يُظهر اختلافا كبيرا ، ولا سيما فيما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ . فهو في الشمال أعلى منه في الجنوب ، مما يؤكد أثر قدوم المستوطنين على ديمغرافية الجزيرة .

١٠٧ - ولكلتا الطائفتين مواقف مختلفة تجاه مسألة المستوطنين الأتراك . فالقبارصة اليونانيون قلقون للغاية ازاء وضع يعتبرونه خطيرا ويتهمون الادارة القبرصية التركية بانتهاج سياسة للتشجيع على الاستعمار . وفي الجزء الشمالي من الجزيرة ، يبدو أن الموقف تجاه اقامة المستوطنين الأتراك قد تغير كثيرا منذ عام ١٩٧٤ . ففي حين أن هؤلاء المستوطنين كانوا في بادئ الأمر يشكلون في نظر الغالبية العظمى من القبارصة الأتراك دفعة حيوية من الأيدي العاملة الاضافية اللازمة للبلد ، فإن أعدادهم المتزايدة والدور الذي يضطلع به بعضهم في الحياة السياسية قد أديا ، بمرور الوقت ، إلى تغيير الأفكار الأولية عنهم وإلى ظهور اختلافات واسعة داخل الطائفة القبرصية التركية .

١٠٨ - وقد قللت الأحزاب المسيطرة على الادارة القبرصية التركية ، في البداية ، من عدد المستوطنين ثم قالت إن وجودهم لا يمثل مشكلة . ومن ناحية أخرى ، تستنكر أحزاب المعارضة ، بشدة ، قدوم المستوطنين وتجنّسهم واستخدامهم من جانب الأحزاب الحاكمة للأغراض الانتخابية .

١٠٩ - وأنا ، شخصيا ، أعتقد أن قدوم المستوطنين الأتراك إلى الجزيرة أقل خطورة من منحهم الجنسية من جانب الادارة القبرصية التركية . ففي ضوء أحداث عام ١٩٧٤ ، يمكنني أن أقبل أن الجزء الشمالي لقبرص ، شأنه شأن بلدان أوروبية أخرى ، قد اضطر إلى الاستعانة بالعمال المهاجرين الأتراك للتغلب على نقص الأيدي العاملة . بيد أن القانون الخاص بالجنسية لعام ١٩٧٥ ، الصادر عن الادارة القبرصية التركية ، يبيّن بوضوح أنه كانت هناك بالفعل سياسة متعمدة لمنح هؤلاء الرعايا الأتراك الجنسية القبرصية . ويعزز هذا الانطباع صدور اللائحة المكملة لهذا القانون في عام ١٩٨١ . فكل ما يحتاج إليه الشخص للحصول على الجنسية القبرصية هو صدور قرار من السلطات .

١١٠ - إن الوجود ذاته لهذه النصوص القانونية التي تخوّل الادارة القبرصية التركية سلطة تقديرية هائلة في مسألة الحصول على الجنسية يدفعني إلى الاعتقاد بأن ادعاءات أحزاب المعارضة بشأن موجات التجنّس قبل كل عملية انتخابية ربما تستند إلى أساس من الواقع .

١١١ - وبالمقارنة بالتأثير الديمغرافي لاقامة المستوطنين الأتراك في قبرص ، كانت التدفقات الأخرى للمهاجرين إلى قبرص منذ عام ١٩٧٤ ضئيلة الأهمية كما يدلّ على ذلك واقع أن قدوم أجانب آخرين إلى شمالي الجزيرة وجنوبيها أمر لم يرد ذكره إلا عَرَضاً في محادثاتي مع الأطراف المعنية .

١١٢ - وفي استنتاجاتي ، يتعين عليّ أيضا أن أسترعي الاهتمام إلى التأثير الديمغرافي لوجود الجيش التركي في الجزء الشمالي من قبرص . فحتى لو أخذنا بالتقدير الأقل ، وهو وجود فرقة عسكرية من ٠٠٠ ٣٠ شخص وسكان يبلغ مجموعهم ٠٠٠ ١٨٠ شخص ، يعني ذلك وجود جندي واحد لكل ستة مدنيين ، وتلك نسبة لا شك في أنها فريدة من نوعها في أوروبا .

١١٣ - وتركيب السكان في قبرص مسألة تهمّ ليس فقط الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا . فمنذ تقسيم الجزيرة في عام ١٩٧٤ ، أعرب المجتمع الدولي عن رأيه في هذا الموضوع ، في محافل متنوعة . وفي البداية ، لم تذهب النصوص التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أو لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو مؤتمر رؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة إلى أبعد من مطالبة الأطراف بعدم تغيير التركيب الديمغرافي لقبرص .

١١٤ - ولكن ، قرب نهاية الثمانينات ، بدأت الاشارة بصراحة إلى مسألة المستوطنين . فعلى سبيل المثال ، تتضمن البيانات الصادرة عن رؤساء حكومات بلدان الكمنولث (فانكوفر ، ١٩٨٧ - وكوالالمبور ، ١٩٨٩ - وهراري ، ١٩٩١) اشارات صريحة إلى ضرورة الانسحاب السريع لجميع القوات الأجنبية والمستوطنين من قبرص . وأُعرب عن قلق مماثل في اجتماعات وزارية مختلفة للبلدان غير المنحازة ، طالبت أيضا بالانسحاب الفوري للقوات المحتلة والمستوطنين (نيويورك ، ١٩٨٧ ، وبلغراد ، ١٩٨٩ ، والجزائر العاصمة ، ١٩٩٠) . كما أن البرلمان الأوروبي أيّد ، في قرار اعتمد في أيار/مايو ١٩٨٨ بشأن الحالة في قبرص ، وضع جدول زمني دقيق لانسحاب القوات التركية والمستوطنين الأتراك .

١١٥ - وكل ما تقدم يدفعني إلى استنتاج أن وجود المستوطنين وتجنّسهم يشكلان بلا شك حاجزا اضافيا في طريق التوصل إلى حل سلمي للنزاع القبرصي من خلال المفاوضات . وأن المشكلة تتفاقم بفعل المنازعات والمجادلات السياسية العديدة حول اللاجئين أو المفقودين أو تدمير الممتلكات الثقافية ، وهي مشكلة تبدو أبعادها الإنسانية جليّة للجميع . وعلاوة على ذلك ، كلما ازداد عدد المستوطنين كلما ازدادت صعوبة ايجاد حل تقبله الطائفتان والمستوطنون أنفسهم .

١١٦ - وان التعقيد الذي تتسم به مسألة قبرص كثيراً ما استخدم في بعض الأوساط كذريعة لعدم الاتيان بأي عمل . وبوصفي مقرراً ، أرى بالعكس أنه ، على الرغم من الصعوبات ، يتعين على مجلس أوروبا أن يضطلع بدور في المساعدة على إيجاد حل لأزمة تشمل عدة دول من دوله الأعضاء . وفيما يتعلق بالمسائل الديمغرافية على وجه التحديد ، أرى أن إجراء تعداد للسكان في جزأي الجزيرة كليهما أمر في منتهى الاستعجال ، نظرا لعدم توافر بيانات موثوق بها عن عدد سكان الجزيرة . فقد حان الوقت للاستعاضة عن التقديرات ببيانات أصلية . وينبغي أن تُسند المسؤولية عن إجراء التعداد إلى هيئة مستقلة . فلماذا لا تكلَّف بذلك اللجنة الأوروبية للسكان؟ فخبراؤها الديمغرافيون معروفون على المستوى الدولي بكفاءتهم واستقلالهم .

١١٧ - وأرى أيضا أن من الضروري قطعاً اجراء مراجعات دقيقة للسياح والعمال الأجانب القادمين إلى الجزيرة . ومن الأساسي كذلك أن تسجل بدقة حركات هجرة سكان قبرص . فلا أحد يستطيع أن يقول كيف يعيش حاليا في الخارج القبارصة الكثيرون الذين احتفظوا بجنسيتهم .

١١٨ - ويجب أيضا مطالبة الادارة القبرصية التركية بإعادة النظر في قانون التجنس الساري في الجزء من الجزيرة الذي تسيطر عليه . فالأسلوب المتحرر الذي طبقت به الادارة هذا القانون حتى الآن قد أصبح عامل انقسام داخل الطائفة القبرصية التركية ذاتها .

١١٩ - ولا بد لكل هذه التدابير أن تسمح بإقامة مناخ من الثقة بين الطائفتين تدريجيا . فالحوار للتوصل إلى حل للنزاع لن يكون ممكنا إلا في مناخ من هذا القبيل . ويجب فعلا أن يكون باب هذا الحوار مفتوحا لجميع القبارصة . ولديّ ، شخصياً ، انطباع بأن الادارة القبرصية التركية الحالية لا تعير الاهتمام الكافي لوجهات نظر المعارضة عند التفكير في مستقبل الجزيرة .

١٢٠ - وفي الختام ، أود أن أوضح أنني قابلت ، سواء في شمالي قبرص أو في جنوبيها ، أشخاصا كثيرين من الواضح أنهم يريدون أن يروا تسوية النزاع عن طريق الحوار . وهذه علامة تبعث على الأمل . وبوصفي مقررا ، لا يبقى لي إلا الأمل في أن تقدم الدول الأعضاء في مجلس أوروبا دعمها الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى إعادة اقامة دولة على أساس القانون في كامل قبرص في أقرب وقت ممكن .

مجلس أوروبا

الجمعية البرلمانية

نسخة مؤقتة

EREC 1197.WP
1403-7/10/92-7-E

التوصية ١١٩٧ (١٩٩٢)[1]

بشأن التركيب الديمغرافي للطائفتين القبرصيتين

١ - أدت أحداث تاريخية إلى تقسيم فعلي لجزيرة قبرص إلى جزأين . وتعيش الطائفة القبرصية اليونانية كلها تقريبا في الجزء الجنوبي الذي تسيطر عليه حكومة جمهورية قبرص . وتعيش الطائفة القبرصية التركية كلها تقريبا في الجزء الشمالي الذي تسيطر عليه الادارة القبرصية التركية .

٢ - ووفقا لحكومة جمهورية قبرص ، كان عدد السكان في الجزء الجنوبي يقدَّر في نهاية عام ١٩٩٠ ب ٠٠٠ ٥٧٥ نسمة ، في حين أنه كان يبلغ ٧٠٠ ٥٠٥ نسمة في عام ١٩٧٤ . ويعني ذلك أن معدّل الزيادة هو ١٣,٧ في المائة خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠ .

٣ - ووفقا للادارة القبرصية التركية ، كان عدد السكان في الجزء الشمالي يقدَّر في نهاية عام ١٩٩٠ ب ٥٠٠ ١٧١ نسمة ، مقابل ٦٠٠ ١١٥ نسمة في عام ١٩٧٤ . ويعني ذلك أن معدل الزيادة هو ٤٨,٣٥ في المائة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٠ .

٤ - وبما أن المعدلات الطبيعية للزيادة في عدد السكان ، المحسوبة على أساس عدد المواليد والوفيات ، هي متماثلة في جزأي الجزيرة كليهما ، فلا بد للنمو السكاني في الشمال أن يكون ناشئا عن تدفق كبير للمهاجرين .

٥ - وثمة واقع ثابت هو أنه ، اعتبارا من عام ١٩٧٥ ، قدم رعايا أتراك إلى الجزء الشمالي من قبرص حيث استوطنوا على أساس طويل الأجل . وكانت موجات المهاجرين ضخمة بوجه خاص في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧ لأنها شكلت ، حتى بأدنى التقديرات ، ١٠ في المائة من عدد السكان القبارصة الأتراك في ذلك الوقت . وفيما بعد ، حدث تدفق أصغر حجما ولكنه مطرد . وتجدر الاشارة أيضا إلى الوجود الملحوظ تماما للقوات المسلحة التركية في الجزء الشمالي من الجزيرة .

٦ - وكان هدف سياسة الادارة القبرصية التركية فيما يتعلق بالمهاجرين الاتراك هو تشجيع استيطانهم الدائم في الجزيرة . فالمهاجرين يُمنحون المساكن أو الأراضي أو غير ذلك من الممتلكات بشروط خاصة . غير أن أهم تدبير كان السماح لهم بالحصول على الجنسية القبرصية وبالتالي على الحقوق السياسية . فالنصوص القانونية تُعطي السلطات سلطة تقديرية في هذه المسألة .

٧ - والقبارصة اليونانيون قلقون للغاية إزاء قدوم المهاجرين الاتراك . وفي البداية ، نظر القبارصة الاتراك إلى هذه الأيدي العاملة الاضافية على أنها أساسية . أما اليوم ، فإن عدد المهاجرين المتزايد وتجنّسهم والدور الهام الذي يضطلع به بعضهم في الحياة السياسية قد أثارت اختلافات واسعة داخل الطائفة القبرصية التركية .

٨ - وان وجود وتجنّس المهاجرين الأتراك الذين أصبحوا مستوطنين بمجرد استقرارهم في الجزيرة يشكلان عقبة اضافية في طريق التوصل إلى حل سلمي للنزاع القبرصي من خلال المفاوضات .

٩ - ولذلك ، فإن الجمعية توصي بأن تقوم لجنة الوزراء بما يلي:

'١' الايعاز إلى اللجنة الأوروبية للسكان في اجراء تعداد لسكان الجزيرة ، بالتعاون مع السلطات المعنية ، بغية الاستعاضة عن التقديرات الخاصة بالسكان ببيانات موثوق بها ؛

'٢' مطالبة سلطات جمهورية قبرص والادارة القبرصية التركية بإبقاء قدوم الأجانب إلى الجزيرة تحت المراقبة الدقيقة ؛

'٣' مناشدة الادارة القبرصية التركية إعادة النظر في التشريع الخاص بالتجنّس والساري في الجزء من الجزيرة الذي تسيطر عليه ، حتى لا يترتب على تطبيق هذا التشريع أي تغييرات في التركيب الديمغرافي للجزيرة ؛

'٤' التشجيع على اقامة مناخ من الثقة بين الطائفتين القبرصيتين ؛

'٥' دعوة السلطات الضامنة لجمهورية قبرص إلى أن تحترم بدقة أحكام اتفاقات عام ١٩٥٩ ، ولا سيما فيما يتعلق بوجود القوات المسلحة في الجزيرة ؛

'٦' دعوة تركيا إلى أن تسجل في قنصليتها في قبرص جميع المواطنين الأتراك المقيمين في قبرص والقادمين إليها ؛

'٧' منح دعمها الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة للتوصل بسرعة إلى اعادة اقامة دولة على أساس القانون في كامل قبرص تكون مقبولة من الطائفتين كلتيهما .

الحاشيـــة

(١) ناقشتها الجمعية في ٨ أيار/مايو ١٩٩٣ (الجلسة ٨) . انظر Doc. 6589 تقرير لجنة الهجرة واللاجئين والديمغرافيا (المقرر: السيد كوكو) . ثم اعتمدتـــه الجمعية في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٠) .

- - - - -